

## **الإعلان الوزاري العربي حول مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20)**

أن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة،

- إيماناً بأهمية تحديث المبادرة العربية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي، كأداة للارتقاء بالإنسان العربي وتحسين معيشتة وتعزيز فرص العمل والتدريب أمام الشباب العربي الذي يمثل عماد الأمة العربية ومستقبلها، وتطوير أطر مؤسساتيه إقليمية ووطنية تساهم في تفعيل التعاون الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة.
- واتفاقاً من مراعاتنا لمصالح شعوبنا ودولنا، واعتماد الابتكار والتعليم وتقوية إدارة المعارف كأسس للبناء، وتحسين إدارة مؤسساتنا وتكامل جهودنا وتبني شراكات متعددة تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في ظل نظام اقتصادي عالمي أبوابه مفتوحة أمام الجميع وقائم على العدل والمساواة.
- تذكيراً بأهداف الألفية للتنمية (2000) ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية (2004) والإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي (2007) وإعلان قمة الكويت بشأن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي (2009) وإعلان قمة عين على الأرض حول التشارك في المعلومات البيئية (2011) .....
- وإذ نستذكر مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو 1992، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين بشأن صون وإدارة الموارد من أجل التنمية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو والالتزامات التي نصا عليها، واتفاق مراكش لعام 2001، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (توافق آراء مونتيري) 2001، ومخرجات القمة العالمية للتنمية المستدامة 2002، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية 2004، .....
- واستناداً إلى مخرجات سلسلة الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر ريو + 20 التي عقدت بالمنطقة العربية، ولاسيما الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) (مقر جامعة الدول العربية: 16-17/10/2011).
- وإيماناً بأهمية وضع رؤية مستقبلية عملية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية تكون قابلة للتنفيذ والرصد والمتابعة والتقييم وفق مؤشرات محددة لفترة العشرين عاماً القادمة (2012-2032).

- وإدراكاً بأهمية إعادة التوازن بين المرتكزات الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للقضاء على الفقر والجوع والحد من المرض والارتقاء بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية، ورفع الوعي الشعبي، وبناء ثقافة السلامة المهنية، وزيادة الاستثمارات بغرض توفير فرص العمل للشباب وتعزيز الاندماج الاجتماعي لكافة فئات المجتمع، وتمكين المرأة العربية للقيام بدور فاعل في كافة جوانب الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية لبناء المجتمع العربي، ومشاركة كافة قطاعات الشعوب العربية في آلية صنع القرار.

- وإذ نعي أن التأثيرات الناتجة عن الكوارث الطبيعية تتطلب تكامل الجهود للحد من مخاطر الكوارث، والاستجابة للطوارئ بهدف تفادي الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عنها، وهو ما يحتم تعزيز التعاون العربي والدولي لتحقيق التنمية المستدامة.

- وإذ نؤكد على أن مؤتمر ريو + 20 هو مؤتمر للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأنه وفي ظل غياب تعريف محدد وواضح لمصطلح "الاقتصاد الأخضر" يصبح من الصعب ربطه بتحقيق التنمية المستدامة.

- وتأكيداً على أهمية تعزيز شراكة بين البلدان المتقدمة والدول النامية مبنية على تحسين تماسك واتساق الأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية وزيادة التعاون الدولي لتخفيف عبء الديون الخارجية على الدول النامية وتعزيز الاطر التنموية والتكاملية الاقليمية بما في ذلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- وإذ نحذر من عواقب وضع نموذج موحد للتنمية في العالم في ظل تباين مستويات التنمية بما في ذلك في المنطقة العربية، وهو ما يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة وبالتالي على تحقيق التنمية المستدامة.

- وإدراكاً بأهمية تعزيز الإطار المؤسسي للبيئة والتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ووضع آليات للتقييم والرصد والمتابعة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في المؤتمرات الدولية السابقة وما سيتم الاتفاق عليه مستقبلاً.

- أخذاً بعين الاعتبار ما حققته الدول العربية من تقدم ملموس في مجالات التنمية المستدامة وخاصة في أهداف الألفية، ولا سيما في التربية والتعليم، والصحة، والبيئة.

- وإدراكاً منا أن هناك العديد من التحديات التي مازالت ماثلة وخاصة في القضاء على الفقر، وخلق فرص العمل وتحقيق طموحات الشباب، والحق في التنمية، والتماسك الاجتماعي، وحقوق المرأة، وحق الحصول على المعلومات، وتحرير التجارة بما يؤمن

نصيباً عادلاً للدول النامية، ونقل التكنولوجيا وتوطينها، وآليات التمويل، وبناء القدرات في مجالات التنمية المستدامة.

- وبناءاً على مبادئ العدالة والإنصاف والمشاركة والشفافية والمساءلة وفتح الأبواب أمام الجميع.

نعلن نحن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة عزمنا أن نسعى جاهدين إلى ما يلي:

- (1) التأكيد على التزامنا السياسي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية وبذل كافة الجهود لتحقيقها وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.
- (2) التأكيد على مبادئ ريو وأهميتها لتحقيق التنمية المستدامة وعدم المساس بها ورفض أية محاولة لإعادة التفاوض بشأنها، وأن أي اتفاقات مستقبلية متعلقة بالتنمية المستدامة لا بد أن تكون مبادئ ريو هي الأساس لها.
- (3) الاستمرار في تنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي خاصة مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية وذلك بالبناء على التقدم المحرز في تنفيذها ومواجهه التحديات الماثلة في تنفيذها وسد الثغرات وتحديثها، حسب الاقتضاء، وذلك بناءً على التحديات الناشئة والجديدة التي تشهدها المنطقة العربية ومنها تغير المناخ ومخاطره والأزمة المالية العالمية وتداعياتها والتطورات السياسية في المنطقة العربية وآثارها.
- (4) ضرورة إجراء تقييم صحيح للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة وخاصة مؤتمر ريو وجوهانسبرج وتحديد التحديات والفجوات في التنفيذ مع وضع خطط وبرامج لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة وتوفير التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات اللازمة لتنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- (5) الطلب إلى الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في مخرجات القمة والمؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة، بما فيها الأجندة 21، والأهداف الإنمائية للألفية، ومخطط تنفيذ جوهانسبرج 2002، وتوافق مونتري، وما أرسنه من التزامات على الدول المتقدمة وحقوق للدول النامية. ونؤكد في هذا الصدد أن أحد أهم أسباب الاخفاقات في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية منذ مؤتمر ريو 1992 يكمن في عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها نحو هذه الدول والمنصوص

عليها في مقررات القمم والمؤتمرات السابقة ونعيد تأكيد انه يجب عدم تحميل الدول النامية أية التزامات إضافية.

(6) التأكيد على ضرورة تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970 القاضي

بتخصيص 0.7% من الدخل القومي للدول المتقدمة لمساعدات التنمية الرسمية.

(7) الوفاء بالتزام الدول المتقدمة في دعم الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة

من خلال التشديد والتركيز على توفير التمويل المناسب لدعم عمليتي نقل وتوطين

التكنولوجيا المناسبة وتمكين الدول النامية من تطوير التكنولوجيات الخاصة بها

وبناء القدرات بما يتفق مع الأولويات الوطنية للدول.

(8) أن تأخذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 بعين الاعتبار نفس المعايير وآليات

التنفيذ التي تم وضعها بالنسبة لأهداف الألفية الإنمائية في حال تم تحديد أهداف

رئيسية للتنمية المستدامة وتحدد أطر زمنية لتنفيذها على أن يتم ذلك وفقاً لمبادئ

إعلان ريو للبيئة والتنمية وخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

(9) يجب التركيز على المنظور الشامل والمتكامل للتنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة

وتعزيز الإطار المؤسسي الدولي القائم بما يسد الثغرات الموجودة فيه دون تغليب

جانب على الآخر، ولتعزيز إنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة يكون لها

مرجعية وهيكلية واضحة تعزز قدرتها على إنفاذ استراتيجيات وخطط وبرامج

التنمية المستدامة، ودعم جهود جامعة الدول العربية لتطوير آلية إقليمية فعالة

تسعى لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

(10) ينبغي لأي تحديث في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة أن يتناول الأبعاد الثلاثة

للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وألا تترتب عليه أية أعباء

إضافية على البلدان النامية، وألا يؤدي إلى فرض عوائق أو شروط إضافية تقنية أو

تجارية على هذه البلدان.

(11) التأكيد على أهمية الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني

والمؤسسات الأهلية، والشباب، والمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين،

والطفل في تحقيق التنمية المستدامة .

(12) حث المجتمع الدولي للعمل على تحقيق المساواة والعدالة في التنمية بين الدول

المتقدمة والنامية وتحقيق المساواة بين الأجيال وإنشاء آليات ملائمة لمراقبة ذلك

وطنياً ودولياً.

(13) التأكيد على أن يكون مفهوم الاقتصاد الأخضر مفهوماً دولياً يعرف ويطور على الصعيد الوطني بما يتفق مع الأولويات وأهداف التنمية المستدامة الوطنية، ويعد أداة لتحقيق التنمية المستدامة وليس مفهوماً بديلاً عنها، مع ضرورة تقييم الفرص والتحديات الخاصة بهذا المفهوم، وسبل التنفيذ المطلوبة لتحقيقه. خاصة من حيث توفير التمويل والدعم اللازم للدول النامية.

(14) احترام سيادة الدول والشعوب على مصادرها الطبيعية والتأكيد على عدم وضع عوائق أو التزامات تحد من الصادرات أو الأنشطة الانتاجية التي تحقق التنمية المستدامة، وأهمية إزالة العوائق التجارية في الدول المتقدمة في ظل النظام التجاري العالمي وذلك لسهولة انسياب تجارة السلع والخدمات بالدول النامية تطبيقاً لجولة الدوحة التفاوضية.

(15) التأكيد أيضاً على عدم استخدام مصطلح الاقتصاد الأخضر كنموذج موحد يطبق على الكل، أو كذريعة لخلق حواجز تجارية ومعايير بيئية يصعب تنفيذها، أو كأساس وشروط مسبقة لحصول الدول على الدعم المالي والمعونات، أو كوسيلة للحد من حق الدول النامية في استغلال مواردها الطبيعية وفقاً لأولوياتها التنموية، أو كأداة لتصلل الدول المتقدمة من التزاماتها تجاه الدول النامية.

(16) التأكيد على مبدأ التحول التدريجي للاقتصاد الأخضر كما يعرف ويطور على الصعيد الوطني بما يتفق مع الأولويات وأهداف التنمية المستدامة الوطنية، بما يتناسب والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وباعتماد السياسات المناسبة.

(17) دعم الجهود الرامية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة العربية، بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وعلى أسس عادلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة، وحماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال والعدوان، وإصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية التي دمرها الاحتلال وفقاً للمبدأ 23 من مبادئ مؤتمر ريو.

(18) التأكيد على أهمية تعزيز وتقوية التكامل الإقليمي العربي بحسبه ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة.

(19) دعم وإنشاء شبكات لمعلومات وبيانات التنمية المستدامة لدعم عملية اتخاذ القرار وإنشاء نظام إقليمي لمعلومات التنمية المستدامة ودعم المبادرات العربية في هذا المجال وتعميم الاستفادة منها في صنع القرار.

(20) اعطاء البعد الاجتماعي اهتماماً أكبر لتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق فرص عمل جديدة في جميع القطاعات العامة والخاصة للحد من هجرة الأدمغة، خاصة فئة الشباب لا سيما في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية المستجدة في المنطقة التي تشكل فرصة لإعادة النظر في أولويات التنمية.

(21) التأكيد على المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة بشأن تغير المناخ والوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية للتكيف مع تغير المناخ والآثار السلبية لتدابير الاستجابة معه والتداعيات على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الأمن الغذائي، والأمن المائي، وزيادة الجفاف والتصحر، التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، والكوارث الطبيعية والظواهر الحادة (العواصف الترابية، موجات الحر والفيضانات) والأمراض والأوبئة وغيرها.

(22) الاعراب عن القلق البالغ من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الدولية على الدول النامية ومن الموقف المتأزم من المفاوضات الجارية في جولة الدوحة والمطالبة في هذا الصدد بالتوصل إلى نظام تجاري دولي عادل يساعد الدول النامية على الحصول على موارد كافية لتمويل جهودها لتحقيق التنمية المستدامة بالإضافة إلى التوصل إلى حل لمشكلة المديونية الخارجية بما في ذلك الدول الخارجة من النزاعات.

(23) التأكيد على حق الدول العربية في تنوع مصادر الطاقة بما في ذلك الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة النووية في مجال الاستخدامات السلمية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإشادة بما تم تحقيقه من انجازات.

(24) التأكيد على أهمية توفير المزيد من الخدمات الأساسية والبنية التحتية كإمدادات المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم نظراً للزيادة السكانية والتوسع الحضري غير المسبوق في الآونة الأخيرة، وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً للتنمية وأعباء مالية إضافية أخذين في الاعتبار التوزيع العادل في الموارد والخدمات.

(25) التأكيد على إدخال مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية وفي النشاطات غير المنهجية من أجل إعداد جيل واع لأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها.

(26) التأكيد على أهمية حماية الصحة العامة والارتقاء بها ضمن عملية التنمية المستدامة.

\*\*\*\*\*